

على الخلاف

صراع «الأحمديّين» على بيروت

ميسم زرق

وسط مكتب الرئيس سعد الحريري - حيث يستقبل ضيوفه – طاولة فوقها رقعة شطرنج. يقول العارفون إنه يتنظّر إليها تتقلّص وتُسحب من تحت أقدام «جنوده» المتهاوين. خسِر الرجل الزُعامة المطلقة لرقعة الشمال ورقعة البقاع وجزءاً أساسيا من رقعة صيدا. والآن يجد أن معركة أخرى تُخاض ضده في بيروت، فتريد أن يدافع عنها بأي ثمن. الخسارة في «الأطراف» ناجمة

تصفية

«سعودي أوجيه»

قررت المحكمة التجارية بالرياض، تصفية شركة «سعودي أوجيه»، وتعيين أمينين للتسريع في إجراءات التصفية، وفقا لمهام وصلاحيات وواجبات الأمناء الواردة في نظام الإفلاس، وفق صحيفة سبق» السعودية. إذ تلقت الدائرة التاسعة بالمحكمة التجارية بالرياض دعوى من أحد البنوك المحلية لعدم تنفيذ أحكام لصالحه رغم صدورها، حيث بلغت الموجودات النقدية للشركة 83 مليون ريال، في حين تبلغ مطالبات الدائنين قرابة 21 مليار ريال، وطلب البنك تصفية موجودات الشركة لتسديد مستحققاته، ويعد مداولات مستمرة ومخاطبات للدائرة القضائية لعدة جهات ذات علاقة، قدمت الشركة المدينة الوثائق التي تؤكد امتلاكها قرابة 62 أرضا عقارية تصل قيمتها التقوِّعة إلى 11 مليارا، بالإضافة لعدد من الأسهم والخصص في شركات مختلفة، في حين وافق الملك على إجراءات التصفية. وكان المتضررون قد رفعوا دعوى بتهمون ثُلاك «سعودي أوجيه» بأنهم تعمدوا إخفا، حقيقة حالتها المالية، من تحقيق خسارتها وتراكم الديون عليها، إلى مستويات عالية جداً، تجاوزت 28 ضعفاً لرأس مالها البالغ سبعمائة وخمسين مليون ريال، ولم يعمل المدعى عليهم على معالجة وضع الشركة، وتصحيح الأخطاء وفقاً لنظام الشركات.

تقرير

تهديد غير شرعيّ في «الضمان الاجتماعيّ»

يعقد مجلس إدارة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، اليوم، جلسة استثنائية لمناقشة عدد من الموضوعات المدرجة ضمن جدول الأعمال من بين الموضوعات المطروحة، ثمة بند «مُؤخَّل» يعاد طرحه اليوم، لإعادة التصويت عليه وإقراره، بعدما تعذّر ذلك في

الجلسة الماضية بسبب «رفض بعض اعضاء مجلس الإدارة تمريره للقوانين المرعية الإجراء». ويتضمن هذا البند التجديد للعمال من بين الموظفين سعيدهم القفقور، وهو المتعاقد مع الصندوق منذ عام 1990 للقيام بأعمال المكنتة. بعدما إصرار في جلسة اليوم

على إصرار عقد التجديد للقفقور، ورغم وجود أصوات معترضة على هذا «التقليد» السنوي، لمخالفته للقوانين، والتي تجري بعلم المسؤولين في الصندوق من المدير العام إلى أعضاء مجلس الإدارة. تتمدد مخالفات القفقور للقانون بدءاً من نظام المستخدمين



تسلّم هاشمية، «جمعية بيروت للنشئة الاجتماعية»، ويعمل على تنظيمها بوجوه جديدة (مروان بو حيدر)

الإفطارات برعايته في عين المريسة، الى الطريق الجديدة، فرأس التبع، وعرمون، وبشامون. بد هاشمية «الطاييلة» كانت قد امتدت الى بيروت قبل عودته بسنوات، وحدهم أهالي طريق الجديدة يُمكنهم الحديث عن منزل والده، الذي كان وسيطاً بين ابنة أحمد والتاس. في أحد تحوّل إلى مصافة، وقبل أن يظهر

طيف هاشمية الابن، كانت بعض «المساعدات» تصل للناس كـ«رُكاة» للثروة. أما اليوم، فقد باتت يتسنى لأبناء المنطقة رؤيته وهو يزورها، بعدما قرّر أن يتولّى الإشراف على العمل شخصياً، بالتوازي مع جهود الأب. لا تغطّي صور هاشمية واجهات الأبنية في طريق الجديدة، ثمة صورة واحدة رفعها عدد من الشباب الذين يعملون معه، أما هو فمَشغول بحسب العارفين،

باستكمال مشاريعه، الى جانب مستوصف طبيّ في المنطقة، لدى هاشمية فكرة افتتاح مستوصف آخر وفرن، والاستمرار في توزيع حصص غذائية، وهو لا يكتفي بحصر أعماله في هذه المساحة الجغرافية، بل بدأ بالتنسيق مع عدد من رجال الأعمال في البقاع والشمال، لا يتنمّون لـ«المستقبل» لكنهم حريزيو الهوى، بهدف استنساخ تجربته في باقي المناطق.



دخول هاشمية على الخط حدّ من سلطة أحمد الحريري داخل بيروت



هاشمية على ما يبدو سيظلّ يتقدّم على هؤلاء، وخاصّة أن الحريري يستعيد عجزه تجربة والده الذي دخل عالم السياسة من بوابة «المساعدات». إذ يتخلّق هاشمية اليوم من طريق الجديدة مُعيداً تنشيط أدوات الحريري الأب. علمت «الأخبار» أن للرجل خطة وبرنامجا بشأن «جمعية بيروت للتنمية الاجتماعية» التي نجح الحريري الأب في استقطاب

سليم دياب إليها مع فريق عمل كان أبرز من فيه صالح فروخ وبشير عيتاني وعزت قريطم، وهؤلاء كلهم شغّلوا أدوارا بارزة في حقبة سعد بعد اغتيال والده. وكما كانت هذه الجمعية وسيلة الحريزيين للحكم، سينطلق هاشمية منها لمعاودة الدخول الى كل بيت بيروتي، لكنّه، سيرعزل الطاقم القديم كله ويستبدله بوجوه جديدة. هذا المشروع بدأ حين طالب هاشمية الحريري بوضع يده على الجمعية، لكنّه أصرّ على تغيير الأعضاء لأنه لا يستطيع تحقيق نتيجة مع «المجريين»، وهو طلب لم يرفضه الحريري، الذي يتشاور مع هاشمية في الأسماء الجديدة، من بينها سيف دياب، وهاشم عيتاني وسامر سوبرة.

المطلعون على أحوال التيار هذه الأيام، يقولون إن الواقع الجديد خلق إرباكا داخل تيار «المستقبل»، فدخول هاشمية على الخط، حدّ من سلطة أحمد الحريري في بيروت، هو وكل مجموعاتته على الأرض. ثمة من يتحدث بأن اعتماد الحريري على هاشمية يهدف بالدرجة الأولى إلى تحجيج ابن عمته، ويذهب المطلعون إلى حرب غير مُعلنة بين «شوارع المستقبل»، في إشارة إلى أن المجموعات التي تحركت في محيط طريق الجديدة، وحاولت ركوب موجة الاحتجاجات المطلبية، فعلت ذلك بإيعاز من شباب أحمد الحريري عيزر وليد دمشقية وسامر الترك. يومها تاجح الصراع بين الأحمديين، في ظل تبادل اتهامات بينهما، بتوريط أحدهما للآخر في الشارع. على ما يظهر، فهذا الصراع لن يظلّ خفياً، وسيخرج الى العلن عفاً قريب، في ظلّ توسع «نفوذ» هاشمية، الذي يُؤكّد مقربون منه أنه يكتفي بـ«أعمال اجتماعية تنموية، ولا أهداف سياسية له. لكن السؤال، لماذا يُمكن لأيّ شخص أن يستثمر ماله في بيت الحريري، الذي صان مقوقبا كغريبال، إن لم يُكُنّ لديه صروح؛ وإذا ما أثمر هذا «العمل» نتاجيّ سياسيه، فلماذا يُصار الى تجبيرها لسعد الحريري، كل ذلك يهدف «الصداقة» و«الحنين» إلى رفيق الحريري؟ الجواب عن هذه الأسئلة قد يكون مخفياً خلف ما لم يكشفه هاشمية بعد، والذي هو بالخاصية، مواطن لبناني يحمل الجنسية السعودية؛

مضائه

باسيك وحزب الله بعد الحكومة: التوتّر مستمرّ؟

هيام القصيفي

هل يكون رئيس التيار الوطني الحر جبران باسيل العبء الأكبر على الحكومة؟ من يعرف باسيل يعرف جيّداً أن الرجل لا ينالم على ضميم، وأنه لن يستكين في رد فعله على ما حصل من تطورات في الأيام الأخيرة وأفضت الى هذه الحكومة. هذا لا يعني بحسب عارفيه أن ردة فعله ستكون صحيحة، أو أنها لن تزيد إشكالات جديدة على الأزمة السياسية التي لا يتفأهل أي عاقل بأن حكومة الرئيس حسان دياب ستحلّها. لكن هناك دفتر حسابات يكبر منذ التظاهرات، ويتصرف باسيل من وحيه، مهما كانت كمية الأخطاء التي يرتكبها. فكيف إذا أُضيف الى مسلسل «الاضطهاد الزمن» الذي يتحدث عنه دوماً، دور حزب الله في «تجميم» دوره الحالي في الحكومة. مع الاحتمالات الرئاسية المفتوحة على علامات استفهام كثيرة؟ قبل 17 تشرين الأول، عقد لقاء الساعات الطويلة بين الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله وباسيل، الذي رجّح له مناصرو التيار أنه اللقائ التالي، المفصل الذي حدد مسار باسيل الرئاسي. إلا أن النشوة انتعجت عند لقاء نصر الله مع رئيس تيار المردة سليمان فرنجية الذي خفف وهج اللقاء الأول، وسرعان ما انفجرت التظاهرات لتطيح بنتائج. منذ ذلك اليوم، وباسيل يراكم الأخطاء، بحسب معارضيه، بمن فيهم حلفاء، زمّنون، سواء بزيادة مفعول التحدي للتظاهرات الشعبية، واستخدامه الشارع في مقابل شارع، لحسابات تتعلق بالوضع المسيحي الداخلي. كذلك الأمر في تجبيره مرات عدة كلام رئيس الجمهورية لخدمة التيار في وجه المتظاهرين، ما منع القبض مبكراً على زمام الأمور وفاقم رداً الفعل على رئاسة الجمهورية كطرف محايز.

زادت استقالة الرئيس سعد الحريري من التوتّر السياسي، كما المفاوضات التي تمحورت حول احتمال عودته ورفض رئيس الجمهورية لذلك مقابل موافقة ثنائي حركة أمل وحزب الله، موقف باسيل ظل ملتبساً، لأنه في العمق يريد عودة الحريري الى حكومة سياسية، يكون مشاركاً أساسياً فيها، إذ لا يرتضي، بعد 11 عاماً في الحكومات، إلا أن يكون على الطاولة بشخصه، وهو الذي عرف عنه بأنه يعمل منفرداً ولو احاط به جيش من المستشارين. لكن رقعة الخلاف التي توسعت مع الحريري علانية، صعب ردمها والمقفز فوقها، فيما كانت أوساط سياسية تتحدث عن أن مسار عرقلة باسيل للمرشحين الحكوميين الواحد تلو الآخر، ومن ثم عرقلة المسودات الحكومية والضغط في الحقائق، كانت بهدف إبقاء دفة الباب مفتوحة للحريري. فمع تكليف دياب، استمر باسيل في مسار اعتقد أنه سيوصله الى النهاية نفسها، حين قام بأداء مهام في حكومات الرئيس تمام سلام وسعد الحريري، مشكلته أنه بالغ في استنزاف موقف حزب الله الداعم له بلا منازع، ومن دون احتساب أي حليف آخر، من دون الأخذ في الحسابات للمشاكل الإقليمية. لذا كبر وقع أداء حزب الله حكومياً، لأن المسودة الحكومية عكست موقفاً سلبياً من الحزب تجاهه، وهو أمر مكلف له ولن يتمكن من هضمه بسهولة.

ردة فعل التيار على ما حصل في التشكيلة الحكومية، بغض النظر عن الخلافات الداخلية حول ارتداد السلوكيات المتبعة إزاء أزمة الحكم منذ 17 تشرين الأول ليست إيجابية تجاه حزب الله. لأن باسيل لأول مرة منذ لقاء فرنجيّة - الحريري في باريس، ومن ثم التسوية الرئاسية الحكومية وتشكيل حكومتَي الحريري في ظل رئاسة عون، والانتخابات النيابية، يخسر ورقة أساسية أمام حليف حزب الله، خصمه المسيحي والشامالي والرائسي، وخصوصاً أن الرهان العوني وحتى من قوى سياسية على خصومة معه، أن فرنجية سيتراجع أمام تمنيات حزب الله بتسهيل ولادة الحكومة. كما تراجع أكثر من مرة رئاسياً وحكومياً. وقوف فرنجية علانية بحدّة في وجه باسيل، تبناه الحزب أيضاً علانية للمرة الأولى بهذا في الوضوح، فخسر باسيل في اللحظات الأخيرة من المفاوضات. وهذا التصرف ليس أمراً عابراً، لأنه يعني في مكان ما أن مفعول لقاء الساعات السبع بدأ يتضائل، لأن القضية تعددى المقعد الوزاري، أو «الثلاث الضامن» غير المبرر في «حكومة اللون الواحد».

طبعاً، ثمة محاولات إعلامية لتصوير تشكيلة الحكومة وحصّة التيار فيها إنجازاً، مع استعادة وزارات التيار كالدفاع والخارجية والطاقة والعدل، لكن في المقابل يعرف باسيل أن الفخاخ فيها كثيرة، مع ارتفاع منسوب الموالين لسوريا فيها، وهذا يحصل للمرة الأولى منذ عام 2005، ووجود مرشح رئاسي أيضاً هو الوزير دميانوس قطار، لم يستطع إبعاده منها، كما فعل مع غيره من المرشحين الموارنة، رغم تبدل الحقائق التي كانت تستد إليه أربع مرات. إضافة إلى أن باسيل ورغم تقاطع المصالح أخيراً بينه وبين الرئيس نبيه بري، يجد نفسه مرة أخرى في وجه مجموعة حلفاء للحزب داخل الحكومة لا يُكثّنون له ودّاً كبيراً، ولديهم تقاطعات إقليمية أكثر تأثيراً. ناهيك عن أن شبكة المصالح داخل الحكومة من الآن وصاعداً، ومنها حصّة رئيس الحكومة نفسه، ستكون ثقلاً لا يستهان به في وجه باسيل، وسط مزيدة رئيس الحكومة بصلاحياته، ورغبة فريق سياسي متفقت من وصاية باسيل على التصرف بهامش حرية كبير لم يكن متاحاً لقوى سياسية أخرى في الحكومات السابقة.

كل ذلك يترك تداعيات سيئة، يضاف إليها أن باسيل لا ينسى ما يتعرّض له، ولا يتراجع، كغيره من شخصيات وأحزاب سياسية، متبعاً الأسلوب نفسه الذي اتبعه رئيس الجمهورية قبله، مهما تجاوز من خطوط حمر، الى حد أن عارفيه يتحدّفون بجديّة عن إمكان أن تشهد تبديلاً ملحوظاً في أرائه، وهو قادر على أن يردّ الضربة التي تلقاها، من خلال الشارع، وقد لا نسمع له بعد الآن تصريحات تطالب بفتح الطرق المقطوعة ولا بتدخل الجيش ونعمة تلاقى مطالب التيار مع مطالب الشارع ورفع سقف التحذيرات السياسية، طالما أن الحكومة هي المسؤولة وهو لا يتمثّل فيها بشكل رسمي.

يطلب فيه «التخاض الإجراءات المناسبة التي تؤمن تسوية الوضع الوظيفي لتسديد القفقور لجهة الحرص على انطباقه على القوانين والأنظمة النافذة وإيداعنا بالسرعة الممكنة المعلومات اللازمة في ما يخص الملف الراهن».

(الأخبار)

الصادر عن مجلس الإدارة والذي يفرض على من يتولى وظيفة محلل حصوله على إجازة جامعية تسري على المتعاقد القفقور والذي يجدد عقده تلقائياً من دون المرور بالفتوات الرسمية، أضيف إلى ذلك أن «وجوده اليوم غير قانوني لكونه لا يستوفي شروط القرار 370

إلى القرار 370 الصادر عن مجلس إدارة الصندوق عام 2007 والقرار الأخير للنيابة العامة لدى ديوان المحاسبة. وفيما تنص المواد 65 و66 و67 من نظام المستخدمين، على «إمكانية تعاقد المدير العام لمدة محدّدة للقيام بعمل يتطلب معارف ومؤهلات خاصة بناءً

على موافقة مجلس الإدارة (...) من دون أن يجيز ذلك تجديد العقد ضمنياً»، إلا أن هذه المواد لا تسري على المتعاقد القفقور والذي يجدد عقده تلقائياً من دون المرور بالفتوات الرسمية، أضيف إلى ذلك الثاني من العام الماضي قراراً من الإحصاء أو الفيزياء (...) ومدة الدراسة فيها 3 سنوات على الأقل

مسيوقة بكالوريا لبنانية أو ما يعادلها»، ورغم صدور هذا القرار منذ عام 2007، إلا أنه جرى استثناء القفقور من أحكامه (كونه لا يحوز إجازة جامعية)، ولا يزال، علماً أن الصندوق الوطني، تبلغ في تشرين الثاني من العام الماضي قراراً من النيابة العامة لدى ديوان المحاسبة